



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الأربعاء

12 رمضان 1438 - 7 يونيو 2017





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تراجع ترتيب المملكة في مؤشر الفساد يصدم أعضاء في الشورى»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 12 رمضان 1438هـ - 7 يونيو 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/22250147>

الرياض - سعاد الشمراني
أقر مجلس الشورى توصية تطالب هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتعزيز التدابير والإجراءات اللازمة، لرفع موقع المملكة في المؤشرات الدولية، وبخاصة مؤشر مدركات الفساد.
وفتح مجلس الشورى، خلال جلسة أمس (الثلاثاء)، ملف ترتيب المملكة في مؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ووصفت عضوة المجلس الدكتورة لطيفة الشعلان، في مداخلتها، ترتيب المملكة على مستوى العالم بـ«الصادم»، مستعرضة معلومات عن آثار هذا الترتيب المنخفض، أثناء دفاعها عن توصية مشتركة لها وزملائها عطا السبيتي ولينا آل معينا ونورة المساعد، لينتهي التصويت بموافقة غالبية كبيرة على توصيتها المشتركة، التي تبنت مضمونها لجنة حقوق الإنسان بالمجلس.
وطالبت التوصية هيئة مكافحة الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتعزيز التدابير والإجراءات اللازمة لرفع موقع المملكة في المؤشرات الدولية، وبخاصة مؤشر مدركات الفساد، لتكون هذه هي التوصية الوحيدة التي نجحت من التوصيات الجديدة الإضافية، التي تبنتها اللجنة، وعددها ثلاث توصيات.
وقالت الشعلان في مداخلتها: «صدمنا، بوصفنا وطنيين ومراقبين، حين ظهر في ٢٠١٥ أن مركزنا على مستوى العالم هو الـ ٤٨ في مؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، وتضاعفت صدمتنا في ٢٠١٦ حين جاءت المملكة في المرتبة 62، بتراجع قدره ١٤ رتبة عن عام ٢٠١٥».
وأضافت: «علينا أن نتساءل؛ لماذا تقدمت علينا في المؤشر دول كالأردن والإمارات، التي تصدرت الدول العربية ودول منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، باحتلالها المركز 24 عالمياً؟»
وحذرت الشعلان من تأثيرات الترتيب المنخفض في المؤشرات الدولية، ومن أهمها مؤشر مدركات الفساد، مثل الإضرار بمكانة وسمعة المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتأثيرات السلبية المترتبة على الاقتصاد الوطني وفرص جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، بما يتعارض مع تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تستهدف تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط مصدراً رئيساً، والدفع نحو التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن الانخفاض والتراجع في مؤشر مدركات الفساد يعني عدم تعزيز ممارسات الشفافية والحوكمة والمحاسبة في القطاع العام، ولكنها استدركت بقولها: «إن لدينا جهوداً جيدة في مكافحة الفساد، وإن كنا نتطلع إلى المزيد، ومنها سابقة إحالة أحد الوزراء السابقين للتحقيق بتهمة الفساد واستغلال النفوذ».
وأضافت: «هناك مشكلة تواجهنا منذ زمن، متمثلة بنقص المعلومات والبيانات التي تطلبها من منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، والتي على «نزاهة» توفيرها، بالتعاون والتنسيق الفعال مع الجهات المعنية، كالمؤسسات العدلية والمالية والإعلامية والأجهزة الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى التعاون المشترك لتعزيز ممارسات الشفافية والمحاسبة والحوكمة».
وكان مجلس الشورى استمع إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم، التي طرحوها أثناء مناقشة التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1437-1436هـ. وطالب المجلس في قراره «نزاهة» بالعمل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على إنشاء مؤسسات وجمعيات غير حكومية متعددة الأغراض لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، وبيجاد برامج ومشاريع شراكة استراتيجية مع وزارة التعليم والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد والثقافة والإعلام، لتعزيز قيم النزاهة والأمانة والشفافية، من خلال تضمينها المناهج الدراسية والخطب ودروس المساجد والبرامج الإعلامية.

وطالب المجلس في قراره الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع الجهات المعنية لتعزيز التدابير والإجراءات اللازمة، لرفع موقع المملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية، وبخاصة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية بما يتناسب مع مكانة المملكة وجهودها في مكافحة الفساد.

وأسقط مجلس الشورى توصيتين؛ الأولى تتعلق بإنشاء دوائر متخصصة للنظر في جرائم الفساد، والثانية خاصة بإنشاء وحدة تنظيمية للحكومة والشفافية، بمكافحة الفساد.



خالد بن سلطان: «سلطان الخيرية» تعمل على مكافحة مثلث

الربح «الجهل والفقر والمرض»

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 12 رمضان 1438 هـ - 7 يونيو 2017 م
<http://www.alhayat.com/Articles/22250141>

جدة - منى المنجومي
أعلن رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية الأمير خالد بن سلطان عن رفع الطاقة الاستيعابية لمدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية، بسبب ارتفاع عدد الحالات التي تستقبلها المدينة لتقديم الخدمات الطبية، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن رفع معدلات الاستيعاب لن تؤثر على مستوى الخدمات في المدينة والتي تتميز بتقديم خدمات طبية على مستوى عالمي. وقال الأمير خالد في مؤتمر صحفي أول من أمس (الاثنين) في جدة على هامش الاجتماع الـ 21 لمجلس أمناء مؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية: «يجري التنسيق حالياً مع وزارة الصحة لإنشاء منشأة طبية داخل مدينة الرياض لتقديم الخدمات الطبية، إضافة إلى توجه (المؤسسة) لإنشاء مدينة متكاملة في منطقة مكة المكرمة مماثلة للمتواجدة في الرياض»، مؤكداً أن مؤسسة الأمير سلطان الخيرية تعمل بنهج الأمير الراحل سلطان بن عبدالعزيز ووفقاً لرؤيته. واستطرد بالقول: «إن مؤسسة الأمير سلطان الخيرية تعمل على مكافحة مثلث الربح الذي يواجه الأمم والشعوب، كما أشرت في خطابي في ختام فعاليات مسابقة الأمير سلطان بن عبدالعزيز السنوية لحفظ القرآن والسنة النبوية في مستوى دول الآسيان والباسيفيك». وحدد الأمير خالد مثلث الربح بثلاثية (الجهل والفقر والمرض)، وقال: «إنكم في المؤسسة تكافحون المرض وتسعون إلى تخفيف آلامه تأهيلاً ورعايةً صحية للمرضى والمسنين والمعوقين، وتحاولون مكافحة الفقر من خلال الصندوق الخيري لمعالجة المرضى الذي أسهمت فيه مؤسساتكم بمبلغ فاق 24 مليون ريال في 18 شهراً لـ 500 مريض معالج». ووزاد: «أما الجهل فهو الأرض الخصبة للتطرف والإرهاب، ومن ثم الإفساد في الأرض فكراً وفعلاً، فلنحاربه بالعلم في المؤسسة من خلال إصدارتنا السنوية لموسوعة «مقاتل من الصحراء»، التي تشمل أكثر من 200 ألف صفحة على الإنترنت وفي مجالات عدة من مجالات الحياة». وأوضح رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية أن المؤسسة لديها العديد من البرامج والمسابقات الدينية والإنشائية والرياضة ومهرجان الأمير سلطان بن عبدالعزيز العالمي للجواد العربي، إضافة إلى برنامج دعم اللغة العربية في منظمة اليونيسكو، مشيراً إلى اطلاع مجلس الأمناء على حجم المشاريع التي اكتمل تنفيذها والتي هي قيد التنفيذ خلال 18 شهراً الماضية منذ اجتماع مجلس الأمناء العشرين. وأكد أن الأداء المالي للمؤسسة اتسم بالدقة والوضوح والصرامة والشفافية الكاملة في عرض الاستثمارات والقوائم المالية الموحدة وإسهامات المؤسسة، منوهاً باطلاع المجلس كذلك على أداء أفرع المؤسسة الثلاثة بدءاً من الصندوق الخيري لمعالجة المرضى، مروراً ببرنامج سلطان بن عبدالعزيز للاتصالات الطبية والتعليمية، وانتهاءً بمدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية «أيقونة» المؤسسة وقلبها النابض. وأشار الأمير خالد بن سلطان إلى أن من أبرز نشاطات المؤسسة جائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز العالمية للمياه والتي تبناها يرحمه الله منذ العام 2002، تشجيعاً للجهود التي تبذل في حل مشكلات المياه من خلال التقنيات والدراسات والابتكارات والأبحاث العلمية. وقال: «إن جائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز العالمية للمياه تعد الوحيدة في العالم التي تركز على مشكلات المياه وشحها، وهذه الجائزة تجسد ريادة المؤسسة ودورها التنموي محلياً وعالمياً، كما أن تواصل الجائزة على مدى سبع دورات أمر يجسد مكانتها العلمية الدولية»

وتنامي دورها، ومدى التفاعل المميز مع أهدافها، سواءً على الصعيد البحثي أم على صعيد الابتكارات العلمية التي تسهم في مواجهة خطر ندرة المياه»، منوهاً إلى أن الجائزة أصبحت عالمية بعد إقرارها من الأمم المتحدة. وأشار إلى أن برنامج الإسكان هو من برامج المؤسسة، وقال: «من ضمن برامج التنمية المستدامة التي تبنتها المؤسسة يبرز برنامج الإسكان الخيري، إذ أكملت المؤسسة برنامجها للإسكان الخيري بهدف توفير مساكن للأسر ذات الظروف الخاصة في العديد من مناطق المملكة وفقاً لآلية تعاون وتكامل مع إمارات المناطق المستهدفة، إذ استهدف البرنامج إقامة مجتمعات عمرانية تتوافر فيها المرافق والخدمات، مما يتيح للسكان تطوير حياتهم وإحداث نقلة اجتماعية وصحية وتعليمية لهم لخدمة أنفسهم ومن ثم المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية». مبيناً أن «البرنامج» شمل سبع مناطق في المملكة، وبلغ عدد وحداته 1.246 وحدة سكنية، في 19 موقعاً بكلفة إجمالية حوالى 400 مليون ريال. ولفت رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية إلى أن من برامج المؤسسة أيضاً برنامج تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة وترسيخ التواصل الحضاري، وأضاف: «كان له الريادة في تبني توجهات لتجسير الفجوة بين الثقافات المختلفة ومحاولة التواصل الحضاري وإقامة حوار عقلائي مع الآخرين، وذلك في إطار شمولية برامجها واهتمامها الكبير بالجانب الثقافي من العملية التنموية، وسعيها منذ انطلاقة برنامج تعزيز الحوار إلى تبادل الرؤى والاستفادة مما حققه الغرب من نجاحات وقفزات في علوم مختلفة.»



«المجلس» يؤيد التأمينات الاجتماعية في خصم نسبة من معاشات المتقاعدين باكراً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 12 رمضان 1438هـ - 7 يونيو 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/22250102>

الرياض - سعاد الشمراني
طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالإسراع في تبني المرئيات التي توصل إليها تقرير المؤسسة العامة بأهمية تحديث شروط التقاعد المبكر، مؤكداً تأييده لما ذهبت إليه التأمينات الاجتماعية؛ بتطبيق نسبة خصم في معاشات المتقاعدين مبكراً عن كل سنة تسبق عمر تقاعد بلوغ السن، أو إيجاد مصادر تمويل إضافية تعادل التكاليف التي يتسبب فيها التقاعد المبكر، لكي لا يتحول الوضع إلى عبء على موازنة الدولة مستقبلاً، وعلى الاقتصاد عموماً.
كما تطالب التأمينات بوجود أداة نظامية تتكفل بتحمل صاحب العمل الحكومي أي تكاليف إضافية بسبب التحول إلى التشغيل الذاتي، وبخاصة في ظل وجود برنامج التحول الوطني، الذي يستهدف رفع كفاءة أداء القطاع الحكومي والتوسع في تحول بعض القطاعات إلى برامج تشغيل مختلفة تدار بألية القطاع الخاص، إذ ترى المؤسسة أن ذلك يقود إلى زيادة عدد الموظفين المنتقلين من نظام التقاعد المدني إلى نظام التأمينات الاجتماعية من دون تحمل التكاليف المترتبة على ذلك. جاء ذلك بعد الاستماع إلى وجهة نظر اللجنة المالية في شأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم، التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 1437-1436هـ.
ودعا المجلس، في قراره، المؤسسة إلى تضمين التقرير المقبل ما تم تفعيله من التوصيات التي قدمها الخبير الاكثوري. من جانب آخر، وافق مجلس الشورى بالغالبية على توصية تدعو وزارة التجارة والاستثمار إلى إجراء دراسة تفصيلية عن ظاهرة التسرر التجاري في المملكة، والتي تقدم بها العضو الدكتور منصور الكريديس، إذ أشار إلى أن الحجم التقديري لخسارة الأموال بسبب التسرر التجاري يبلغ 236 بليون ريال.
ودعم أعضاء المجلس الكريديس في مداخلاتهم بأن هذه الظاهرة باتت ملحوظة أمام العيون في أسواق الخضار والسّمك، التي احتلتها العمالة الوافدة ممثلين مراكز تجارية تضع في الواجهة سعوديين، وجميع العاملين في الداخل أجنب، مشيرين إلى تأثير ذلك في الصحة والاقتصاد وفي القرارات السيادية أيضاً.

وفي قرار آخر، طالب مجلس الشورى وزارة التجارة والاستثمار بالتنسيق مع الغرف التجارية والصناعية ومجلس الغرف السعودية، لتنمية القدرات الإدارية والكفاءة الاقتصادية للمنشآت التجارية تخطيطياً وتنظيمياً وإدارياً ومعلوماتياً، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لإلزام المنشآت التجارية باستخدام الأنظمة الإلكترونية في معاملاتها، للحد من ظاهرة التستر.



الشورى يرفض إنشاء جامعة للحرمين الشريفين في إندونيسيا والسودان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 12 رمضان 1438 هـ - 7 يونيو 2017 م
<http://www.alhayat.com/Articles/22250101>

الرياض - سعاد الشمrani
رفض مجلس الشورى توصية تدعو إلى إنشاء جامعة للحرمين الشريفين داخل الحرم المكي، تقدم بها عضو المجلس عبدالله السفيناني، وتبنتها اللجنة الإسلامية بالمجلس، تعليقاً على تقرير الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والنبوي. وجاء الرفض بعد اقتراح عضو المجلس الدكتور عبدالرحمن باجودة ألا يكون موقع الجامعة في السعودية، بل خارج حدودها، بحيث تفتتح جامعتين للحرمين الشريفين في أفريقيا وشرق آسيا؛ في السودان وإندونيسيا، لتعليم الدعوة السلفية، مشيراً إلى إمكان افتتاح جامعة لـ«الأقصى». كما رفض المجلس توصية إضافية أخرى مقدمة من عساف أبوأثنين وتبنتها اللجنة، تدعو إلى تحويل سقيا مياه زمزم إلى عبوات معبئة، إذ رأى الأعضاء عدم جدواها، أمام خسائرها المادية. وطالب المجلس، في قراره، رئاسة شؤون الحرمين بدرس تنظيم الاعتكاف، من حيث سعة المكان وعدم مضايقة المصلين في العشر الأواخر من شهر رمضان.



ضعف بعض شركات التأمين أدى إلى التلاعب في استخدام البطاقة رفض 25 % من قيمة المطالبات في المستشفيات بسبب التلاعب ببطاقة التأمين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رمضان 1438 هـ - 7 يونيو 2017 م
<http://www.alriyadh.com/1600653>

لرياض - فهد الموركي
أكد مختص في قطاع التأمين أن التحايل في وثائق تأمين الطبي تعتبر من أسباب عرقلة نمو شركات التأمين وهو ما يدفع شركات التأمين لتعويض خسائرها السنوية، مشيراً إلى أن أغلبية قضايا التحايل في وثائق التأمين تقع من العملاء ومن مقدمي الخدمة نفسها، مضيفاً أن نسبة التلاعب في استخدام بطاقة التأمين يقابله زيادة في المرفضات التي تصل إلى 25% من قيمة المطالبات في المستشفيات.

وقال المختص بقطاع التأمين ماهر الجعيري، أن التلاعب في استخدام بطاقة التأمين يقابله زيادة في المرفوضات التي تصل إلى 25% من قيمة المطالبات في المستشفيات، مشيراً إلى أن ضعف أداء شركات التأمين وضعف مراقبتها أدى إلى التلاعب في استخدام بطاقة التأمين من المؤمنين. وطالب الجعيري بوضع صور المؤمنين على بطاقة التأمين لتلافي التلاعب في استخدام بطاقة التأمين ولتقليل الخسائر التي تتعرض لها شركات التأمين جراء هذه المشكلة، مؤكداً أن بعض مقدمي الخدمة يفقدون لوجود جهاز البصمة لديهم مما يجعل مجالاً للتلاعب. وأوضح أن هناك تلاعباً من بعض المستشفيات مما زاد من التكاليف التشغيلية والمطالبات التأمينية وتراجع مستوى الأسعار وزيادة المخصصات الفنية لمجابهة المطالبات التأمينية كبد شركات التأمين الخسائر الكبيرة، مبيناً أن بعض المستشفيات تتلاعب في الفواتير المقدمة لشركات التأمين للمطالبة بدفع المبالغ غير المستحقة في بعض الأحيان.

وطالب الجعيري بفتح المجال التأمين أمام الشركات الأجنبية للمنافسة ووضع القوانين التي تحمي حقوق المستثمر والمستشفى الخاص وحقوق المستفيد من بوليصة التأمين، لافتاً في الوقت نفسه أن مراكز الأعمال في المستشفيات الحكومية تؤدي دوراً جيداً ومن الممكن أن تسحب البساط من تحت المستشفيات الخاصة في تقديم الخدمات للمؤمنين.

وأكد خسارة قطاع التأمين الطبي في المملكة بسبب التلاعب والتحايل الحاصل من قبل بعض العملاء الحاصلين على تأمين إلى جانب بعض المستشفيات التي تسيء استخدام التأمين الطبي للعملاء وذلك للربح من شركات التأمين ما أسفر عن بحث شركات التأمين تلافي الخسارة وليس تحقيق الربح ويتضح ذلك من خلال القوائم المالية لعدد من شركات التأمين ما نتج عنه إلحاق الضرر بقطاع التأمين، داعياً الجهات الرسمية لضرورة دعم هذا القطاع الواعد والمؤثر في اقتصاد المملكة.



«الشورى» يطالب نزاهة بدراسة واقع الفساد في القطاع الخاص طالب «التجارة» ومجلس الغرف بتنمية القدرات الإدارية في المنشآت التجارية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 12 رمضان 1438 هـ - 7 يونيو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/527404>

جابر المالكي
طالب مجلس الشورى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدراسة واقع الفساد في القطاع الخاص، ومدى تأثيره على القطاع العام، جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والأربعين من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أن المجلس اتخذ قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1436/1437 هـ في جلسة سابقة.

وطالب المجلس في قراره الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالعمل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على إنشاء مؤسسات وجمعيات غير حكومية متعددة الأغراض لمكافحة الفساد وحماية النزاهة.

كما طالب الهيئة بإيجاد برامج ومشروعات شراكة إستراتيجية مع وزارة التعليم ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزارة الثقافة والإعلام لتعزيز قيم النزاهة والأمانة والشفافية من خلال تضمينها المناهج الدراسية والخطب ودروس المساجد والبرامج الإعلامية.

وطالب المجلس في قراره الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع الجهات المعنية لتعزيز التدابير والإجراءات اللازمة لرفع موقع المملكة على المؤشرات الدولية، وخاصة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية بما يتناسب مع مكانة المملكة وجهودها في مكافحة الفساد.

كما طالب مجلس الشورى في قرار آخر وزارة التجارة والاستثمار بالتنسيق مع الغرف التجارية والصناعية ومجلس الغرف السعودية بتنمية القدرات الإدارية والكفاءة الاقتصادية للمنشآت التجارية تخطيطياً وتنظيمياً وإدارياً ومعلوماتياً.

وبيّن الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس اتخذ قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار للعام المالي 1436/1437 هـ في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد.

وطالب المجلس في قراره وزارة التجارة والاستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لإلزام المنشآت التجارية باستخدام الأنظمة الإلكترونية في معاملاتها، للحد من ظاهرة التستر.

كما طالب المجلس وزارة التجارة والاستثمار بإجراء دراسة تفصيلية عن ظاهرة التستر التجاري بالمملكة، وهي توصية إضافية تقدم بها للمجلس الدكتور منصور الكريديس.



اشتدّت الضرورة القصوى للموافقة على طلبات التطب بالتأمين أو النفقة الخاصة

«توجيهات عليا.. علاج السجناء ورعايتهم مسؤولية» الداخلية» و«الصحة»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 رمضان 1438 هـ - 7 يونيو 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1551870>

محمد السبيعي (الخرمة)

@mohalialsubei

علمت «عكاظ» أن توجيهات عليا شددت على إلزام الجهات الصحية الحكومية بعلاج جميع السجناء في جميع التخصصات سواء داخل السجن أو خارجه بالمستشفيات العامة أو التخصصية إضافة إلى أن الرعاية الطبية لنزلاء السجن تقع ضمن مسؤوليات وزارة الداخلية ووزارة الصحة وفقاً للأوامر السامية.

وأكدت التوجيهات عدم الموافقة على طلبات السجناء المرضى الذين يرغبون في العلاج عن طريق حسابهم الخاص أو عن طريق نظام التأمين الطبي، إلا عند الضرورة القصوى، وبعد عرض أمره للحاكم الإداري بالمنطقة للتوجيه.

وخلصت لجنة رفيعة المستوى شكلت لهذا الغرض بأن «يتم أولاً عرض حالة السجن على الأطباء بمركز صحي السجن والمستشفيات العامة والتخصصية بوزارة الصحة وإذا صدر بحقه تقرير طبي من الجهة المعالجة يفيد بعدم توافر علاجه لديها ويستدعي علاجه بالمستشفيات الأخرى غير التابعة لوزارة الصحة أو حسب تأمينه الطبي يعرض أمره.»

وبيّنت اللجنة أن وزارة الصحة تقوم بعلاج السجن المحال إليها، وعند حاجة السجن إلى علاج أو تخصص غير متوافر لديها فإن المستشفى التابع لوزارة الصحة معني بتحويل المريض للجهة التي لديها إمكان علاجه بموجب تقرير طبي مع مراعاة أولوية توجيه هذه الحالات إلى مستشفيات وزارة الصحة المرخصة من الضمان الصحي مع التوثيق لوجود تأمين طبي باعث للإحالة إليها لضمان إعطاء الخدمة الصحية المثلى للمريض.

ولفتت إلى أن التعليمات والأوامر المبلغة للسجون تتضمن اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية المشددة عند تحويل السجناء إلى أرج السجن، مع ضرورة توفير أماكن محصنة أمنياً ومناسبة لاستقبال السجناء المرضى بالمستشفيات الحكومية والخاصة.



معلمون: مخالفة الفقرة "الرابعة" حرمتنا النقل.. وشكوى تتجه

للوزارة

"الرشيدي": تم تعيين معلمين جدد على الرغم من

أفضليتهم وأحقيتهم

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 12 رمضان 1438هـ - 7 يونيو 2017م

<https://sabq.org>

تقدم عدد كبير من معلمي "الرياضيات" بشكوى إلى وزارة التعليم، حصلت "سبق" على نسخة منها، أكدوا خلالها أن مخالفة الفقرة الرابعة في تعيين المعلمين الجدد وقفت عائقاً أمام رغباتهم في حركة نقل العام الحالي. وقال المتحدث باسم المتضررين "عبيد الرشيدي" لـ"سبق"، إن قرار "الوزارة" بإحلال المتعاقدين، وتعيين معلمين سعوديين بدلاً عنهم، حرمتهم النقل؛ كونها لم تراعي الأفضلية على القطاعات والمدارس المنصوص عليها في الفقرة "الرابعة" من قرار تعيين الجدد رقم 74694، والتي تنص على أنه على إدارت التعليم توجيه المعينين للمدارس والقطاعات غير المطلوبة ممن هم على رأس العمل. وبين أنه تم تعيين معلمين جدد على الرغم من أفضليتهم وأحقيتهم بدخول رغباتهم الأولى منهم وفق المفاضلة المعتمدة من قبل الوزارة وأقدمية التعيين. وكانت وزارة "التعليم" أصدرت في 15 من شعبان قراراً بتعيين 1494 خريجاً بتخصص الرياضيات، بينما أعلنت في 22 من نفس الشهر عن حركة النقل الخارجي، والذي تقدم له نحو 84 ألف معلم ومعلمة؛ إذ بلغ عدد المنقولين 23219، وقال متضررون إنه كان من الأجدار إعلان حركة النقل أولاً، ومن ثم توجيه الجدد، وهو ما يحدث كل عام.

عبدالله الغنام

يعتبر اليوم الأول من شهر يونيو هو اليوم العالمي للوالدين. ومنذ 2012م اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه يوم عالمي لهما. وهو من أجل الآباء والأمهات الذين ضحوا بنكران أنفسهم وذواتهم من أجل إسعاد أطفالهم .

إن بر الوالدين مسألة فطرية قبل كل شيء، ولكن للأسف في بعض المجتمعات لا يخلو من عقوق صارخ وجاحد لهما . إن برهما واحترامهما أيضا مسألة أخلاقية ودينية. وموقف ديننا الحنيف منها واضح جدا وصريح، حيث قال سبحانه وتعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا». وجاء في الحديث عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «: الصلاة على وقتها»، قلت: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين». ودعونا نتفق أن الأب والأم هما عماد الأسرة بلا ريب، والأسرة هي المكون الأساسي والقلب النابض للمجتمع، واستقرارها استقرار للمجتمع والعكس صحيح .

ولا بد لي أن أذكركم عن لمسات حانية لبر الوالدين وبلمحات سريعة لعلها تحرك مشاعرنا الراكدة. قال عثمان بن عفان- رضي الله عنه-: ما قدرت أن أتأمل أُمِّي منذ أسلمت. وروي عن علي بن الحسين- رضي الله عنهما- أنه كان يخشى أن يأكل مع أمه على مائدة واحدة، ولما سئل عن ذلك قال: «أخاف أن تسبق يدي إلى ما سبقت إليه عينها، فأكون قد عققتها». وقال عروة بن الزبير: «ما بر والده من شد الطرف إليه».

إن معظم الناس يعتقدون أن أسلوب الحياة الحديثة قد أثر على تلك العلاقة السامية، وقد يكون ذلك صحيحا لكنه ليس عذرا مقبولا أبدا. ومن تلك الأمور المؤثرة وسائل التواصل الاجتماعي، الجوال، الألعاب الإلكترونية، فكلها لها دور سلبي على العلاقة العاطفية والطبيعية بين الأبناء والآباء. فالأبناء (خصوصا المراهقين منهم) على استعداد لقضاء ساعات متواصلة للتحدث بصراحة تامة مع الغرباء على مواقع التواصل الاجتماعي بينما في المقابل العلاقة بين الآباء والأبناء سطحية أو شبه معدومة.

وربما نذكر الوالدين أيضا بمناسبة هذا اليوم أنهما الصمام العاطفي للأسرة، وحين يحدث الانفصال الأسري أو التفرق أو الشقاق تبدأ الآثار النفسية بالظهور وقد تبقى متغلغلة في النفس لفترة طويلة. ومن المضحك والمبكي أن المستفيد بينهما محامي الطلاق والطبيب النفسي، فهما أكثر وظيفتين ربحتا في بعض الدول! وعودا على بدء، فإن مفهوم البر لهما يمتد حتى بعد وفاتهما لأنه ارتباط عاطفي أبدي، يقول عنه ابن الجوزي في أبيات تلامس شغاف القلوب، وتحرك حنين الفقد :

رُزِرَ والديك وقف على قبريهما

فكأنني بك قد نُقِلت إليهما

لو كنت حيث هما وكانا بالبقا

زاراك حبوا لا على قدميهما

إن النظرة والحركة فضلا عن الابتسامة والكلمة لها تأثير السحر الدافئ عليهما، أفلا يستحقان ذلك منا؟!

العقوبات التأديبية 2-1

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 12 رمضان 1438هـ - 7 يونيو 2017م

<http://www.alriyadh.com/1600643>

زامل شبيب الركاض

لا شك أن العلاقة الوظيفية بين الجهة الإدارية والموظف الحكومي، تقوم بشكل عام على قواعد تنظيمية تحدد حقوق الموظف والواجبات الملقاة على عاتقه، بمعنى أن الموظف في القطاع العام لا يمكن له أن يتمتع بحقوقه وامتيازاته الوظيفية، دون أن يقوم بواجباته والتزاماته المهنية، التي حددتها الأنظمة واللوائح والقرارات سواء النظام العام للخدمة المدنية واللوائح التنفيذية أو غيرها من الأنظمة ذات العلاقة بالوظيفة العامة.

ونعتقد أن أهم الواجبات الوظيفية، تبدأ بمباشرة الموظف لمهام وظيفته، بمهنية عالية وأمانة في الأداء والتزام بوقت الدوام، واحترام رؤسائه وتنفيذ أوامرهم، والتعاون مع زملائه في أداء أعمالهم، وتسهيل أمور المراجعين، وأن يكون الموظف خارج الوظيفة ذا سلوك حسن يجعله يترفع عما من شأنه الإخلال بشرف الوظيفة وكرامتها، ومن هذه الواجبات ما لا ينتهي بنهاية علاقته بالعمل وهي التزامه بعدم إفشاء الأسرار التي اطلع عليها بحكم الوظيفة العامة في الدولة، وأعظم هذه الواجبات الولاء والمحبة للوطن فهو واجب على كل مواطن سواء كان موظفاً حكومياً أو في القطاع الخاص أو غيره، فللوطن في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق.

وكما أسلفنا فإنه في حالة مخالفة الموظف لواجباته الوظيفية فقد نصت المادة (31) من نظام تأديب الموظفين على أنه (يعاقب تأديباً كل موظف ثبت ارتكابه مخالفة مالية أو إدارية، وذلك مع عدم الإخلال برفع الدعوى العامة أو دعوى التعويض)، في حين أن المادة (32) قسمت الموظفين العموميين إلى فئتين من حيث العقوبات المستحقة على كل فئة حيث نصت على أن (العقوبات التي يجوز أن توقع على الموظف (أولاً: بالنسبة لموظفي المرتبة العاشرة فما دون أو ما يعادلها 1- الإنذار، 2- اللوم، 3- الخصم من الراتب بما لا يتجاوز صافي راتب ثلاثة أشهر، على ألا يتجاوز المخصوم شهرياً ثلث صافي الراتب الشهري، 4- الحرمان من علاوة دورية واحدة، 5- الفصل. ثانياً: بالنسبة للموظفين الذين يشغلون المرتبة الحادية عشرة فما فوق أو ما يعادلها: 1- اللوم، 2- الحرمان من علاوة دورية واحدة، 3- الفصل). ولا يمنع انتهاء خدمة الموظف من البدء في اتخاذ الإجراءات التأديبية أو الاستمرار فيها حيث يتم توقيع الغرامة عليه بما لا يزيد على ما يعادل ثلاث أمثال صافي آخر راتب كان يتقاضاه أو الحرمان من العودة للخدمة مدة لا تزيد عن خمس سنوات أو بالعقوبتين معاً.

ونخلص إلى أنه إذا كان النظام قد أعطى جهات التأديب سلطة أوسع في توقيع العقوبة على الموظف في حالة المخالفة، إلا أنه يجب أولاً: التأكد من سلامة قرار تشكيل لجنة التأديب وإجراءات تبليغ الموظف في بعض الحالات. ثانياً: التأكد من صحة تكييف الوقائع على أنها مخالفة وتحديد مواد النظام التي تمت مخالفتها. ثالثاً: التأكد من سلامة إجراءات التحقيق وبيان الأفعال المنسوبة إلى الموظف والاستماع إلى دفعه وإثباتها كتابة أمام الجهة المختصة أو اللجنة التأديبية التي يتم تشكيلها طبقاً للنظام أو هيئة الرقابة والتحقيق. وأخيراً التأكد من مناسبة العقوبة للمخالفة وفق الظروف المخففة والسوابق المشددة وملابسات وقوع المخالفة، والإعفاء من العقوبة إذ كانت المخالفة بناء على أمر مكتوب صادر من رئيسه المباشر، ويحق للموظف الحكومي التظلم من القرار التأديبي أمام المحكمة الإدارية المختصة.

كاريكاتير



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
12 رمضان 1438 هـ - 7 يونيو
2017م

<http://www.alriyadh.com/1600693>



AL-JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء
12 رمضان 1438 هـ - 7 يونيو
2017م

<http://www.al-jazirah.com/2017/20170607/cr2.htm>